واقع القطاع الزراعي وأثاره على التنمية الزراعية للعراق للفترة(1990– 2008)

م.م. إبراهيم حربي إبراهيم*

المستخلص

تأخذ التنمية الزراعية مكانة هامه ومتميزة ليس في الاقتصاد العراقي فقط وإنما في اغلب اقتصاديات بلدان العالم لما لها من دور مهم في تنمية وتطوير القطاع الزراعي, وفي العراق كانت وما زالت هناك ضرورة ملحة لدور الدولة في تنمية القطاع الزراعي, بسبب ضعف الإمكانيات المالية والتكنولوجية والإدارية للقطاع الزراعي, فعندما دعمت الدولة القطاع الزراعي خلال مدة الحصار الاقتصادي الذي ألزم على العراق من خلال سياساتها الزراعية, نتيقن إنها نجحت في توفير الايذاء وتوفير الأمن الايذائي ولو بمستوياته الدنيا للشعب العراقي, ولكن عندما توقفت الدولة عن توفير الدعم المطلوب بعد الاحتلال في الوقت الذي عانى فيه القطاع الزراعي من تدمير وتقويض البنى التحتية ومشكلة المياه والتصحر وانتشار وشيوع سياسة الإغراق في السوق العراقية, نجد أن مستويات الانتاج الزراعي قد تراجعت بدرجة كبيرة جدا عما كانت عليه في مدة الحصار الاقتصادي وقبل الاحتلال.

The reality of agricultural And its effects on the agricultural development in Iraq for the period 1990-2008

Abstract

The agricultural development Takes has an important and distinct place not in the Iraqi economy only, but in most economies of the world because of its important role in the growth and development of the agricultural sector .In Iraq it was and is still there is an urgent need for the state's role in the development of the agricultural sector, due to the weak financial technological and administrative capabilities, of agricultural sector, when the state agricultural sector during the period of the economic embargo that has committed to Iraq through its agricultural policies so are good at it succeeded in providing food and food security, even lowerat levels for the Iraqi people, but when stopped the state from providing the required support after the occupation at the time that the agricultural sector has suffered from the destroy and undermine infrastructure and the problem of water, desertification and exposure of the Iraqi economy and the spread and prevalence of dumping in the Iraqi market, we find that the levels of agricultural production has fallen dramatically from what it was in a period of economic blockade and before the occupation.

* عضو هيئة تدريس/ معهد التكنولوجيا / بغداد

المقدمة

يمكن تعريف التنمية الزراعية بأنها (الزيادة الإدارية والمخططة في الانتاج الزراعي والانتاجية الزراعية, والتي يمكن التوصل إليها من خلال الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة)(1).

أو أنها (عملية خلق الظروف الملائمة للوفاء بالمتطلبات الزراعية, وتوفير الإمكانيات الزراعية اللازمة مثل تراكم المعرفة والتكنولوجيا, فضلاً عن توزيع المدخلات والمخرجات الزراعية)[2].

أو أنها (الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إنتاج السلع الزراعية, وباستخدام الموارد والمدخلات الإنتاجية الزراعية المتاحة)[3].

إن الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية مع محدودية العرض، جعل من العراق يواجه مشكلة زراعية إيذائية تفاقمت بتقدم الزمن، واتجه لمواجهة المشكلة نحو الاستيراد من الخارج، والذي يكلف الاقتصاد العراقي مبالغ كبيرة وبالعملات الصعبة، ومن ثم يكون هذا القطاع عائقاً لعملية التنمية، وهذا كله ناجم عن عدم الإهتمام بهذا القطاع بالشكل المطلوب. لقد ازدادت مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ (24.4%) مقارنة بـــ (10.2%) عام 1990[4]، ثم تراجعت المساهمة بفعل مذكرة التفاهم عام 1996، إذ جرى إعادة النظر الشاملة بأسعار السلع الزراعية، وكذلك الحال في حصول ارتفاع محسوس في أسعار مستلزمات الانتاج، نتيجة تعديل شركات القطاع العام لأسعار منتجاتها، وفي عام 2000 تم تخصيص جزء من الموارد المالية في مذكرة التفاهم لصالح هذا القطاع ، والمتمثلة بتوفير الأجهزة والمعدات الزراعية والمستلزمات وغيرها، وعودة الدولة مرة أخرى للاهتمام بهذا القطاع، , إذ وصلت مستويات الانتاج إلى مراحل متدنية جدا لا تكاد

---

(1) – الداهري ,عبد الوهاب مطر, أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي, الطبعة الثانية, مطبعة العاني, بغداد, 1975 , ص433.

(2) Juan R. delaiglesia, in stitutional Bottlenecks for agricultural development, OECD development centre, march 2006, p, 10 .

(3) – الزهراني, خضران بن حمدان, التنمية الزراعية في الملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين (1402هـ– 1422 هـ) , الطبعة الأولى , الرياض, جامعة الملك سعود , 1423 هـ, ص30.

(4) – تقرير التنمية البشرية 2000، بغداد، 2003، ص18.

تغطي أكثر من (15%) من حاجة الطلب المحلي في العراق, وذلك بعد الاحتلال الإمريكي عام 2003 [1].

مشكلة البحث: يعاني القطاع الزراعي في العراق في الوقت الحاضر من ركود كبير في أكثر مجالاته سواء إنتاج المحاصيل أو إنتاج المواد الايذائية المهمة وكذلك عجز خطط التنمية الزراعية فيه عن تحقيق أهدافها مما أدى إلى ظهور مشكلة العجز الايذائي وتفاقمها وعدم تحقيق مبدأ الأمن الايذائي والذي يمكن اعتباره مشكلة ذات إبعاد مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية

أهمية البحث: إن نجاح القطاع الزراعي في عملية التنمية الزراعية يعني تطوير الانتاج الزراعي كما ونوعا وتحقيق الإكتفاء الذاتي من الايذاء مما يؤدي إلى تقليص الاستيراد من المواد الايذائية بما يترتب عليه توفير فوائض مالية وعملات أجنبية, وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد .

هدف البحث : يهدف البحث إلى إبراز أهمية التنمية الزراعية في العراق من خلال توضيح أهم المعوقات التي تواجه التنمية الزراعية وما هي أفضل الحلول المقترحة لمعالجتها .

فرضية البحث : تعاني التنمية الزراعية في العراق الكثير من التحديات والمعوقات والمشكلات الداخلية والخارجية, إلا انه بالإمكان تجاوز تلك الصعوبات إذا ماتم إستغلال الطاقات والإمكانيات والموارد الزراعية بالشكل الأمثل من خلال تبني خطط واضحة ومحددة الأهداف والمعالم لتطوير قدراته الإدارية والفنية والعلمية في إدارة وتطوير القطاع الزراعي

ولتحقيق أهداف البحث فقد تضمن المحاور الآتية

الفصل الأول : المقومات الأساسية للتنمية الزراعية في العراقي

الفصل الثاني : التحديات والمشاكل الرئيسة التي تواجه التنمية الزراعية في العراق

الفصل الثالث : مستلزمات تحقيق تطور التنمية الزراعية في العراق

الاستنتاجات والتوصيات

[1]–خلف, بلاسم جميل, استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الإذاء العالمية, ندوة وزارة التجارة, حزيران 2008, ص19.

الفصل الأول: المقومات الأساسية للتنمية الزراعية في العـــــراق

وهي التي تعكس مدى إمكانية الإستفادة القصوى من إيجابيات هذه العوامل للنهوض بالقطاع الزراعي والتي تتمثل بالمقومات الأساسية للإنتاج الزراعي والمتمثلة بالموارد الطبيعية والبشرية التالية :

1. الأراضي الزراعية:

يمتاز العراق بوفرة الأراضي الزراعية الخصبة والتي تقدر بحدود **48** مليون دونم والتي تشكل(**26.4%**) من المساحة الإجمالية والمشتغل منها لا يتجاوز (**23**) مليون دونم أي بحدود (**48%**) من إجمالي الأراضي الصالحة للزراعة [1] وهي نسبة جيدة مقارنة بباقي البلدان في العالم مما يعني أن هناك طاقات مازالت غير مستغلة في القطاع الزراعي العراقي والتي بالإمكان ان تشكل حافزا قويا لدعم التنمية الزراعية.

2- الموارد المائية: للعراق ثلاثة موارد مائية وهي :

أ. الموارد المائية السطحية :

المصدر الأول والأساس للموارد المائية في العراق ، متمثلة بأنهار دجلة والفرات وروافدهما فضلا عن شط العرب ، إذ تعتبر مع الأنهار الحدودية الأخرى مثل نهر ديالى هي المصدر الأساس للموارد المائية في القطر. إذ يبلغ المعدل السنوي من الواردات المائية لنهري دجلة والفرات وروافدهما نحو (77) مليارم^3 في السنة المائية المعتدلة ، ونحو (44) مليارم^3 في السنة المائية الجافة كما مبين في الجدول (1) الآتي:

جدول (1)

المعدل السنوي للواردات المائية لنهري دجلة والفرات (مليارم^3)

[1]–عبد الستار , طلال ومحمد رضا وآخرون، القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصـــاد، جامعـــة بغداد، (العدد الأول)،1987، ص83.

النهر / السنة المائية	دجلة	الفرات	المجموع
معتدلة	48	29	77
جافة	28	16	44

المصدر : وزارة الزراعة ، التـــقرير السنوي للـــتنمية الزراعية في العراق لعام 2001 ، بغداد ، ك2 2002 ، ص4 .

يستهلك العراق من هذه الواردات المائية ما يقارب من (53) مليارم3 ، منها (34) مليارم3 في حوض نهر دجلة ، ونحو (19)مليارم3 في حوض نهر الفرات لجميع الأغراض المختلفة للبلد ما عدا الفواقد من هذه المياه نتيجة التغلغل في التربة والتبخر [1]، علما أن الإيرادات المائية لنهر الفرات مصدرها من خارج العراق ، و(68%) من الإيرادات المائية لنهر دجلة مصدرها من خارج البلد أيضا ، وهذا يوضح مدى خضوع إيرادات العراق المائية من هذه الأنهار إلى أرادة ومصالح دول متعددة ، إذ تأثرت إمدادات العراق المائية سلباً ، بسبب المشاريع الإروائية الضخمة في تركيا وسوريا ، فقد بلغ عجز المياه في العراق نحو (5) مليار م3 تقريبا عام 2002 ليصل إلى نحو (15) مليار م3 عام 2005[2]. مما ترتب عن ذلك مخاطر كبيرة على الانتاج الزراعي . ومن الممكن أن تتزايد التأثيرات السلبية على إمدادات العراق من المياه خلال السنوات القادمة عندما تتكامل المشاريع الإروائية الضخمة ولا سيما في تركيا ، وهذا ما يؤثر في حاجة القطاع الزراعي إلى المياه وتأثير ذلك على الأراضي المروية التي تشكل نسبة مهمة تقدر بأكثر من (50%) من الأراضي الزراعية مما يتطلب التوصل إلى اتفاق عام ودائم مع الأقطار المتجاورة ، حول قسمة عادلة لمياه النهرين وكيفية التصرف بها ، وبالشكل الذي يضمن حقوق العراق المائية ، ويحقق له الوفرة الزراعية بالاستناد إلى مبادئ القانون الدولي ، والمعاهدات السائدة بهذا الخصوص بين الدول المتشاطئة .

ب. مياه الأمطار:

المصدر الثاني لأغراض الري في العراق، وخاصة في المنطقة الشمالية، والمصدر الأساسي للجريان السطحي للمياه، إذ إن تساقط الثلوج ينحصر في المنطقة الشـــمالية الشـــرقية مـــن القطر.

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، الخرطوم ، ت2 2001 ، ص15 .

[2] رشيد , د. ثائر محمود ، اشكالية الامن الإذائي في ظل سياسة الاغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم إلـــى المـــؤتمر العلمي الأول في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك– جامعة بغداد (15–16 إذار 2005) ، بغداد ، 2006، ص43 .

يعد الخط المطري الذي يزيد فيه معدل سقوط الأمطار على (350) ملم، أحد المؤشرات المهمة لبيان صلاحية المنطقة للإرواء المطري ، ويمكن تقسيم المنطقة الديمية في العراق إلى ثلاثة أقسام رئيسة وكما يلي :

- **مضمونة الأمطار** : وهي ما يزيد سقوط المطر فيها على (450) ملم في السنة ، وتشكل نسبتها (15%) من إجمالي المنطقة الديمية .
- **شبه مضمونة الأمطار** ، وهي المنطقة التي يتراوح سقوط الأمطار فيها ما بين (350 – 450) ملم في السنة ، وتبلغ نسبتها (23%) من إجمالي المنطقة الديمية .
- **غير مضمونة الأمطار**، وهي ما يقل سقوط المطر فيها عن (350) ملم في السنة وتكون نسبتها (62%) من إجمالي المنطقة الديمية في القطر .

ج. المياه الجوفية :

تعد المصدر الثالث لعمليات الإرواء الزراعي في العراق ، ومصدراً مائياً أضافياً لسد احتياجاته المائية ، ولاسيما في المناطق الصحراوية وبعض أجزاء الجزيرة ومساحات واسعة من المنطقة الشمالية فهي تعد البديل للمياه السطحية بسبب بعد أو عدم توفر المياه السطحية في هذه المناطق التي تشكل مساحة واسعة تمثل نسبة (60%) من مساحة العراق الإجمالية[1] . وتقدر كمية المياه الجوفية المتاحة للاستعمال في العراق بنحو (2) مليار $م^3$ سنويا ، في حين تقدر الكمية المستخدمة منها بحدود (1) مليار $م^3$ / سنة لمختلف الأغراض ، ومنها إرواء أراضي زراعية تقدر مساحتها بحدود (125) ألف هكتار[2] ،

مما يوضح أن استغلال المياه الجوفية في العراق مازال محدودا، إذ لا يتجاوز ما يستغل من هذه المياه في المنطقتين الشمالية والوسطى نسبة (20 – 25%) ، وفي منطقة الصحراء الغربية نسبة (0.2%) من المياه الجوفية المتاحة في البلاد[3]. يتضح مما ورد بأن الطبيعة قد أنعمت على العراق بوفرة كبيرة من الموارد المائية، إلا أن استغلال هذه الموارد لا زال

---

(1) – علي , د. باسم محمد ، و د. عبد الحسين نوري الحكيم ، التقرير القطري لأوضاع الأمن الإذائي العراقي لعام1997 ، وزارة الزراعة ، بغداد ، آذار1998 ، ص15 .

(2) – خدام , د. منذر ، الامن المائي العربي – الدوافع والتحديات ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط 2001، ص178.

(3) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، مصدر سابق ، ص19 .

دون المستوى المطلوب، إذ تبلغ نسبة استغلال المياه في العراق نحو (41%) فقط من إجمالي المياه المتاحة[4] .

3. الموارد البشرية:

بلغ سكان العراق (6) مليون نسمة حسب تعداد 1965، وأرتفع إلى 22 مليون نسمة استناداً إلى آخر تعداد اجري في العراق عام 1997 إلا انه قدر بـــ 29 مليون نسمة سنة 2007 وبمعدل نمو سنوي مركب 2.4% [5] وهو من أعلى المعدلات في العالم في حين بلغ معدل نمو القوى العاملة 5.5%[6] وفي عام 2009 بلغ عدد سكان العراق حوالي (31،508) مليون نسمة يتنوع بتقسيماته وفئاته العمرية والمهارات والكفاءات ، ويبلغ عدد القادرين على العمل (7) مليون عراقي[7]، كما موضح في الجدول (2) التالي الذي يوضح عدد السكان في العراق والزيادة الحاصلة خلال المدة المذكورة (1987 – 2009) إذ تشير بعض إلاحصائيات بأن العراق ، يمتلك ثروة مهمة وهائلة من القوى البشرية الزراعية والتي تقدر بنحو (1116) ألف نسمة, أي ما يعادل (18.3%) من إجمالي القوى العاملة في البلد والبالغة (6098) ألف نسمة عام 2002, وتعد هذه القوى العاملة في القطاع الزراعي أحدى المقومات الأساسية التي يقوم عليها نشاط هذا القطاع، كونها العامل الاقتصادي (أحد عوامل الانتاج) المسؤول عن مزج عوامل الانتاج والتوليف الأمثل بينها [1]

جدول (2)

السنة	1987	1997	2000	2004	2005	2006	2007	2008	2009	معدل النمو %

[4] UN Statistical Year book , New York 1994 , PP.54 .

[5] – استخرجت النسبة من قبل الباحث.

[6] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ، ص 314.

[7] – مرزوق، د. عاطف لا في ،اشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات ، سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد 16) ، بغداد 2007 ص 34.

[1]– دهش , فاضل جواد, الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي, اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد حزيران 2008 , ص70.

عدد السكان	16335	22046	24086	27139	27963	28810	29681	30581	31508	2.4

سكان العراق للمدة 1987-2009 الف نسمة

المصدر:السنوات 1987-2006 وزارة التخطيط والتعاون إلانمائي،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات"المجموعة إلاحصائية السنوية 2005-2006" ص 48

السنوات 2007-2009 التقرير الاقتصادي العربي الموحد ص 312

4. الظروف المناخية المميزة:

يتميز العراق بمناخ متنوع وعلى طول السنة مما يجعله ملائماً لزراعة مختلف أنواع المحاصيل الزراعية إضافة إلى التنوع في تضاريسه، والذي يجعل كل منطقة تختص بزراعة أنواع معينة من المحاصيل الزراعية وأشجار الفاكهة، إذ إن هنالك إمكانية للزراعة في أكثر من منطقة وفقاً للظروف المناخية المناسبة، وكما هو الحال مع محصول الطماطة والذي يزرع في الشمال والوسط والجنوب وعلى مدار السنة. إذ إن تنوع مناخ العراق والتفاوت في درجات الحرارة من موسم لأخر ومن منطقة لأخرى، أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية وفقا لطبيعة مناخ ومناطق العراق الرئيسة، فالمنطقة الجنوبية تشتهر بزراعة الحبوب والنخيل والحمضيات، وتختص المنطقة الوسطى بزراعة معظم المحاصيل الزراعية، أما المنطقة الشمالية تختص بزراعة بعض الحبوب والخضروات. [2]

الفصل الثاني :

التحديات والمشاكل الرئيسة التـي تواجه التنمية الزراعية في العراق:

مشكلات ومعوقات تواجه القطاع الزراعي في العراق والتي عانى منها القطاع الزراعي في العراق والتي حالت دون تطوير القطاع الزراعي أو عرقلة تنميته, وفيما يأتي عرض لأهم هذه المعوقات والمشكلات.

[2] – دهش , فاضل جواد, دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الإذائي في العراق في ظل تحديات العولمـــة, رســـالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة بغداد, 2003., ص6.

1. ضعف البنية التحتية وتدهور الخدمـــات الإجتماعية

يعاني القطاع الزراعي في العراق والبلدان النامية بصورة عامة من ضعف شديد في البنية التحتية [1] , وقلة الخدمات الإجتماعية الضرورية مثل (- المواصلات- الاتصالات – طرق الحرث- نقل المحاصيل- الكهرباء- الماء- الصرف الصحي...الخ) [2] مما ينعكس ذلك سلبا على تنمية القطاع الزراعي في البلد بسبب ارتفاع التكاليف الانتاجية الزراعية وعدم تحقيق الوفورات الخارجية وبالتالي عدم تحقيقا الأرباح الاقتصادية مما يقلل من الحافز على الاستثمار في المشاريع الزراعية.

2. مشكلة ملوحة التربة

وذلك نتيجة الهدر في استخدام مياه الري من قبل الفلاحين في الأراضي الزراعية المروية بطرائق الري التقليدية (3). الخاطئة المتبعة في الزراعة ، إذ تنتشر الزراعة المروية في عموم البلد ، وبسبب تشبع التربة بالماء واتباع طرق ري تقليدية وغير منتظمة ، ومع غياب نظام فعال للصرف فقد أرتفع منسوب الماء الأرضي ما أدى إلى زيادة ملوحة التربة عند السطح مما قلل من إنتاجيتها ثم تركها نتيجة لزيادة الأملاح فيها وارتفاع منسوب المياه الجوفية في بعض المشاريع يصاحب ذلك ارتفاع نسبة الملوحة في التربة مما يخفض من إنتاجيتها وخصوبتها وأشار تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة [4] أنه لوحظ وجود مساحات واسعة غير مزروعة في المناطق الوسطى والجنوبية, إذ هجرت رقعة تبلغ نحو300000 هكتار من الأراضي المستصلحة سابقا, بسبب إرتفاع ملوحة التربة. بالإضافة إلى احتواء مياه الأنهار على نسبة عالية من الأملاح فعلى سبيل المثال نهر الفرات يحوي ما يتجاوز (500) جزء لكل مليون جزء من مياه النهر عند محطة حصيبة ونحو (330) جزء لكل مليون جزء في نهر دجلة عند منطقة فيش خابور [1]. وفي العراق تقدر المساحة المتأثرة بالغدق[*] بـــ(370) ألف هكتار [2].

---

[1] الأشرم , محمود, التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2007, ص524.

[2] - Gerald m. merrier, leading issues in economic development, third edition, oxford university press, 1976, page 21

[3] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية, السياسات الزراعية العربية, الجزء الحادي عشر, السياسة الزراعية للجمهورية العراقية, الخرطوم, نوفمبر (تشـــرين الثاني) 1983,ص118.

[4] – تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 1997 (FAO) على موقعwww.fao.org

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية. توثيق السياسات الزراعية في عقد السبعينات في العراق بغداد كانون الثاني 2000 ص**108**.

(*) يقصد الغَدَقُ : الماء الغامر الكثير . المعجم الوسيط

3ـ استخدام الحزمة التكنولوجية وتأثيرها في زيادة الإنتاجية

وهي كل ما يتعلق بتطبيق العلم في تطوير مدخلات الانتاج الزراعي , كالآلات الزراعية وطرائق استعمالها وكذلك المبيدات والبذور والأسمدة وأنظمة الري والبحث العلمي و....الخ [3].

ويعاني القطاع الزراعي من تخلف المستوى التكنولوجي, إذ مازالت تستخدم الوسائل الزراعية القديمة والطرائق البدائية في العمليات الزراعية, ويمكن القول بأن التقدم العلمي وإدخال المنجزات التكنولوجية والمتمثلة في استخدام الساحبات الزراعية في عمليات الانتاج الزراعي يعكس أثار إيجابية على زيادة الانتاج والإنتاجية. فالتوسع في استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى رفع مستوى التطور للقوى المنتجة، ثم يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأداء لهذه القوى، ثم إلى زيادة الانتاج من خلال زيادة الإنتاجية (4)

ولقد شهد القطاع الزراعي في العراق في بداية الثمانينيات تطوراً في مجال استخدام المكننة الزراعية ، إلا أن الظروف المعروفة التي مر بها البلد في الثمانينيات وبداية التسعينيات حالت دون تحقيق ذلك (5). فيما يأتي (الأنواع الرئيسة من المكننة) العاملة في العراق .

أ. الساحبات : ويوضح الجدول (3) ارتفاع عدد الساحبات من (38186) ساحبة عام 1989 كحد أدنى إلى (49640) ساحبة عام 1995 ، ثم إلى (63056) ساحبة كحد أعلى عام 2002 ، وعلى الرغم من هذا التطور في أعداد الساحبات ، إلا إنها لا تغطي الحاجة الفعلية للقطاع الزراعي ، إذ تقدر الحاجة الفعلية من الساحبات للمساحة الصالحة للزراعة في العراق بـــ(117254) ساحبة وفقا للمعدل العالمي الذي يبلغ (1) ساحبة مع كافة ملحقاتها لكل (55)

---

(2) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية, دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في البلدان العربية, جمهورية السودان, الخرطوم, ديسمبر (كانون أول) 2007, ص18–19.

(3) – حربي , رسول راضي, الأمن الإذائي العربي ومعوقات تحقيقه, مجلة الاقتصادي العربي, عدد عام 1986, السنة العاشرة, اتحاد الاقتصاديين العرب, مطبعة الرشيد, ص54.

(4) – العناد، مجذاب بدر. علي، رحمن حسن،" أثر التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى الإنتاج وخفض التكاليف الإنتاجية لمحصول القطن"، مجلة النفط والتنمية، العدد الأول، ص29 ، 1989.

(5) مصطفى , د. سعد عبد الله ، ومحمد خيري محمد ، تجهيز الأسمدة الكيميائية في العراق/الواقع والآفاق ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد7 ، السنة4 ، بغداد ، 2000 ، ص221 .

هكتار[1] . وهذا يعني وجود عجز في أعداد الساحبات الزراعية في البلد وفقا لأعداد الساحبات عام 2002 إذ بلغ (54198) ساحبة ،

ب. الحاصدات : يشير الجدول (3) إلى ارتفاع أعداد الحاصدات من (2493) حاصدة كحد أدنى عام 1989 ، إلى (3984) حاصدة عام 1995 ، ثم إلى (6079) حاصدة كحد أعلى عام 2002 بزيادة بلغت نسبتها (144%) عن أعدادها عام 1989 ، ومع هذا فان أعداد الحاصدات قليل ولا يتناسب مع المساحات المزروعة بالحبوب ، إذ تقدر الحاجة الفعلية للحاصدات في العراق بـــ(19005) حاصدة وفقا للمعدل العالمي الذي يخصص بموجبه (1) حاصدة واحدة لكل (1380) هكتار(2) ، مما يعني وجود عجز مقداره (12976) حاصدة وفقا لأعداد الحاصدات لعام 2002. أن هذا الانخفاض في أعداد الحاصدات ، ينعكس سلبا على زيادة الانتاج الزراعي.

جدول (3)

أعداد الساحبات والحاصدات الزراعية في العراق للسنوات (1989 – 2002)

النوع	1989	1993	1995	2000	2001	2002
الساحبات	38186	37161	49640	46078	59512	63056
الحاصدات	2493	3327	3984	5086	5902	6079

المصدر : – الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، لعام (2004,1999 1998 –) ، فيما يخص أعداد المكائن الزراعية للسنوات (1989 – 2000) .

– وزارة الزراعة ، الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ، التقرير السنوي لعام 2003 ، (غير منشور) فيما يخص عامي (2002,2001) .

4- انخفاض مناسيب المياه

مياه الري : يعتبر عامل المياه هو أحد عوامل الانتاج المحددة للتوسع الأفقي وأن هذا المورد الجوهري للإنتاج الزراعي في تناقص وفي تردي بسبب السياسات المائية للدول المجاورة [3] إن منابع النهرين تقع في تركيا وبما إن الجارتين تركيا وسوريا (بالنسبة لنهر الفرات) قامتا بإنشاء سدود ومشاريع ري كبرى على حساب الحصة المائية المخصصة للعراق بموجب اتفاقية هلسنكي إذ ان التفريط في حقوقنا المائية في نهري دجلة والفرات يشكل خطرا حيويا على سيادتنا ووجودنا كشعب وأمة إذ توفر الموارد المائية في العراق من خلال نهري

[6] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد16 ، الخرطوم ، 1999 ،ص139.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، نفس المصدر السابق ص140 .

[3] – ابراهيم , ابراهيم حربي, تحقيق الامن الإذائي في العراق مجلة الدنانير كلية الادارة والاقتصاد الجامعة العراقية, ،العدد (3) 2013 ص156 .

دجلة والفرات وروافدهما، وعلى الرغم من امتلاك العراق لـ(54%) من مساحة نهر دجلة و(47%) من مساحة نهر الفرات إلا انه لا يستطيع التحكم في واردات النهرين بسبب سيطرة دول الجوار على منابع النهرين [1] **إذ هناك السدود التركية التي تحتجز حوالي 40% من حصة العراق. وتحتجز سوريا 15% من حصة العراق أيضاً** [2] **وحسب الجدول (4) (الذي يوضح واردات نهري دجلة والفرات) ونسبتها من المعدل العام للسنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ إذ نلاحظ الانخفاض المستمر في الواردات المائية لتلك الأنهار.**

[1] – احمد ,عبد الغفور ابراهيم نظرة اقتصادية لمشكلة الإذاء في العراق دار زهران للنشر والتوزيع عمان الاردن 2008 ص 241

[2] – الجبوري، بدر ، دراسة الموارد المائية في العراق، كوبنهاكن 2008م ص5،

. الجدول (4)

واردات نهري دجلة والفرات وروافدهما ونسبتها من المعدل العام للسنوات (2004- 2005)

السنة	النهر	الواردات المائية) مليار م ٣	نسبتها من المعدل العام
2004	دجلة وروافده	44.42	92
	الفرات وروافده	20.54	104
2005	دجلة وروافده	37.08	77
	الفرات وروافده	17.57	88

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات

أ- وزارة الموارد المائية /المديرية العامة للتخطيط والتنمية /مركز السياسة البيئية

ب- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام 2000 - 2005 .

5- الملكية والحيازة :

تعتبر الزراعة في العراق ذات بعد طبيعي شرعي، وبعد قانوني وضعي, فمن الناحية الشرعية نلاحظ تعرض الأراضي الزراعية في العراق إلى عمليات التجزئة والتقسيم وبالتالي تفتتها إلى ملكيات زراعية صغيرة ومبعثرة نتيجة عامل الإرث, إذ تقدر الأراضي الزراعية المعرضة للتقسيم والتفتيت الحيازي بسبب التوارث ما مقداره (2) مليون دونم, وتشغلها أكثر من (157) ألف أسرة عراقية, وهنا يكون دور السياسة الزراعية في الحد من تفتيت الأراضي الزراعية وبعثرتها نتيجة الإرث, ضعيفا ومحدودا كون التوارث حقاً شرعياً يفرضه العرف والدين وليس بإلامكان منعه أو الحد منه [3] . أما البعد الآخر فهو البعد القانوني الناتج عن القوانين الوضعية وعن قوانين الإصلاح الزراعي ولاسيما القانون رقم (30) لسنة 1958 والقانون رقم (117) لسنة 1970, فعلى الرغم من كون هذه القوانين حققت أهداف السياسة الزراعية الإجتماعية والسياسية والمتمثلة في تحديد الملكية الزراعية والقضاء على الإقطاع وتسوية حقوق الأراضي وتوزيعها على عشرات الآلاف من الأسر العراقية التي تمتهن الزراعة, وبالتالي نجحت هذه القوانين في كسب ود الأسر العراقية المتضررة, إلا أن الأهداف الاقتصادية لم تتحقق, فقد عملت هذه القوانين على تفتيت الملكية

[3] – خلف، بلاسم جميل, دور القروض الزراعية في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق, بحث مقدم إلى الندوة العلمية المتخصصة التي عقدتها جامعة النهرين, كانون أول 2008, ص13.

الزراعية إلى وحدات زراعية صغيرة ومتوسطة تبلغ مساحاتها (5- 10- 15- 20- 30) دونم [1] , مما أدى إلى خلق وحدات استثمارية زراعية صغيرة لا يمكنها استخدام الدورة الزراعية والمكننة الحديثة فيها على نطاق واسع في زراعة بعض المحاصيل الزراعية منها الحبوب والبذور الزيتية والمحاصيل الصناعية لدعم الصناعات الوطنية.

6- التلوث البيئي:

التلوث البيئي يعني فساد مكونات البيئة حتى تتحول عناصرها المفيدة إلى عناصر ضارة مما يفقدها دورها في صنع الحياة. وهو أيضا اختلال في توازن مكونات البيئة، وبما يخل في عناصرها وتفاعلها وتلحق الضر بها [2]. لقد حصل تلوث بيئي خطير جدا في العراق بعد الاحتلال الإمريكي عام 2003 وما نجم عنه من استخدام أسلحة محرمة دوليا أدت بالنتيجة إلى تلوث الهواء .فضلا عن تلوث المياه الناجمة عن رمي مخلفات الصناعة والزراعة والمدن في مجرى نهري دجلة والفرات من قبل دول المنبع تركيا وسوريا وإيران وحتى العراق إذ أرتفعت نسبة الملوحة من 250 جزء من المليون إلى (3000) جزء من المليون في مياه شط العرب ونسبة التلوث من 3/1 . وبذلك فقد اصبحت المياه غير صالحة للشرب وللسقي وأدى إلى تدمير الثروة السمكية في أنهار العراق فضلا عن انخفاض الانتاجية الزراعية وبشكل كبير جدا مقابل ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي الناجمة عن مكافحة المزروعات لعدة مرات وارتفاع أسعار المبيدات . [3]

7- تكاليف الانتاج الزراعي:

قلة الخدمات العامة المقدمة من قبل الدولة للريف العراقي (كالكهربة الريفية والطرق المعبدة و..الخ), وارتفاع أسعار مدخلات الانتاج الزراعي المحتكرة من قبل الشركات الكبرى المنتجة والمصدرة لها في العالم,أدت إلى زيادة في أسعار مدخلات المنتجات الزراعية ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (5) إذ سجلت ارتفاعاً كبيراً في أسعار بعض مستلزمات الانتاج الزراعي

---

[1] – خلف، بلاسم جميل, دور القروض الزراعية في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق,مصدر سبق ذكره ص14.

[2] – الأعرج , طلعت إبراهيم ، التلوث الهوائي والبيئة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة1999 ص13.

[3] – خلف , بلاسم جميل . ظاهرة التلوث البيئي في العراق وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي . بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الثالث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مركز بحوث السوق. حماية المستهلك 2010/3/17

للأعوام (2005-2007) مقارنة بالأعوام (2000-2002), إذ إزدادت أسعار مستلزمات الانتاج للمدة (2005-2007) بعدة أضعاف عن المدة (2000-2002), وسجل سماد اليوريا وأجور الحراثة أعلى مستويات ارتفاع الأسعار والتي بلغت أحد عشر ضعفاً ونصفاً, في حين سجلت أجور النقل أدنى مستويات ارتفاع الأسعار والتي بلغت ثلاثة أضعاف.

جدول (5)

معدل أسعار بعض مستلزمات الانتاج الزراعي للأعوام (2000-2002) والأعوام (2005-2007)

التفاصيل	معدل أسعار الأعوام (2000-2002)/ (ألف دينار)	معدل أسعار الأعوام (2005-2007)/ (ألف دينار)	نسبة الزيادة في معدل أسعار المدة (2005-2007) بمعدل أسعار المدة (2000-2002)
الأسمدة الكيماوية	40/للطن يوريا 100/للطن مركب	500/للطن يوريا 1000/للطن مركب	1150%/للطن يوريا 900%/للطن مركب
نايلون للمحاصيل المغطاة	200/للطن	1000/للطن	400%/للطن
أجور الحراثة	2/للساعة	25/للساعة	1150%/ساعة
المبيدات والبذور	–	–	400%/للطن
أجور النقل	–	–	300%/للطن
بيض التفقيس والعلف واللقاح	–	–	400%/للطن
لتر الكاز	10/دينار للتر الوأحد	800/ دينار للتر الوأحد	7900%/للتر الوأحد

المصدر : – من عمل الباحث بالاستناد إلى:

– خلف , بلاسم جميل, اثر سياسة الإغراق على الانتاج الزراعي في العراق, بحث مقدم إلى ندوة مركز بحوث السوق وحماية المستهلك, 7-12-2007, ص[14].

يتضح لنا مدى الأثر السلبي الذي يُحدثه الارتفاع الكبير في أسعار مستلزمات الانتاج على كلف الانتاج الزراعي, في موقف غياب دعم الدولة للمنتج الزراعي, والذي أدى إلى ارتفاع أسعار الناتج النهائي بالشكل الذي يقيد من إمكانية منافسة المنتجات المستوردة ذات السعر المنخفض.

8- التصحر والتعرية

إن الضغط البشري الزائد أو النشاط البشري السيئ التوجيه وغياب الزراعة المدروسة ,يمكن أن يدمر التربة في سنوات أو عقود قليلة دمارا كثيرا ما يكون بلا رجعة (1) وقد ساهمت السياسة الزراعية السابقة إلى التسريع في تدهور حالة الأرض الزراعية في العراق وتقليل غطاءها النباتي والشجري والنتيجة من تفاقم هذه المشكلة. أصبح خطر التصحر يهدد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في العراق.مما سيؤثر على حياة ملايين العوائل الفلاحية . إذ تقدر الإحصائيات إلى تعرض أكثر من 60 مليون دونم من مساحة العراق لتأثير الرياح المتحركة .و أصبح من الدول شبه الصحراوية وأن مساحة الصحراء صارت تشكل مايقارب نصف إجمالي مساحة العراق على الرغم من وجود نهري دجلة والفرات. إذ أفصحت التقارير ما بعد العمليات المسلحة في مختلف أنحاء العراق خلال فترة الحربين قد أدت إلى إهلاك الطبقة السطحية لقوام التربة والتي كانت متماسكة أصلاً قبل هذه ألعمليات وهو ما أدى إلى زيادة التعرية وتكوين الكثبان المتحركة وبالتالي الإسراع في عملية ألتصحر إضافة إلى تعرض الغطاء النباتي في البيئة الصحراوية إلى الإهلاك الذي تكون خلال مئات السنين .بالإضافة إلى كارثة تجفيف الأهواز التي تقدر مساحتها نحو 20 إلف كيلومتر مربع , وتحويلها إلى مناطق قاحلة ,بناء على أوامر النظام السابق بعد حرب الخليج الثانية بهدف سحق الحركة المسلحة التي قام بها سكان المنطقة ذاتها [1]

9- عدم استقرار السياسات الزراعية

تسبب عدم تطور الانتاج الزراعي بشكل يتوازى مع نمو حاجات المجتمع من الإيذاء إلى فجوة إيذائية متزايدة منذ بداية التسعينيات في القرن الماضي وقد وصلت إلى ذروة عظمتها في الوقت الحالي، وأصبح تمويل استيراد الايذاء عبئاً ثقيلاً على الموازنات المالية للدولة ويستنزف جزءاً لا يستهان به من الدخل القومي يتجه نحو الأسواق الخارجية لسد الحاجة المتفاقمة للإيذاء [2]. إذ كانت نسبة الإكتفاء الذاتي في العراق في السنوات الأخيرة شديدة الانحدار وترتب على ذلك ان يعتبر العراق من أكثر دول العالم استيراداً للإيذاء في الوقت الحاضر، إذ يشكل تدهور معدلات

---

(1) – تقرير عن "الأراضي والتصحر" منشور على موقع www.environment.gov .

(1) – تقرير منشور على موقع www.news.bbc.co.uk شريف حمودة , الموت في العراق يلعب دور البطولة"على موقع lwww.islamonline.net. المصدر : منتديات البارود

(2) – الجباري ,أكبر عمر محي الدين إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة ((الإمكانيات والمعوقات)) رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدنمارك2010م ص147

الإكتفاء الذاتي خطراً على الأمن الايذائي الذي يعتبر أحد المكونات الأساسية للأمن الوطني [3].ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول (6) المتمثل بنسبة الإكتفاء الذاتي من لحوم الدجاج والتي قد بلغت مستوى العجز الايذائي الأمن في الأعوام (2000–2001–2002), إذ بلغت أعلى نسبة لها خلال المدة (2000–2007) في عام 2001 إذ بلغت (91.4%), وذلك بسبب زيادة الانتاج الذي حصل بعد قيام وزارة الزراعة بإعادة الحياة الانتاجية إلى بعض حقول الدواجن, مما أدى إلى انخفاض الاستيراد من (13.66) ألف طن عام 2000 إلى (8.86) ألف طن عام 2001, وكما موضح في الجدول (6), إلا أن نسبة الإكتفاء الذاتي من لحم الدجاج بلغت مستويات منخفضة خلال الأعوام (2003–2007) مقارنة بالسنوات (2000–2002), وذلك بسبب انخفاض الانتاج المحلي من لحم الدجاج نتيجة الظروف التي عانى منها العراق ، بعد أحداث نيسان عام 2003 في تلك المدة, والتي أدت إلى توقف أنتاج المئات من حقول الدواجن إذ عانت الكثير من المشاريع من عمليات السلب والنهب والتدمير، وأصبحت أغلبية هذه المشاريع ذات إنتاجية واطئة وتشكل عبئا ماليا على الدولة فضلا عن تزايد الاستيراد من لحم الدجاج ذات النوعيات الرديئة والأسعار المنخفضة في ظل غياب الدعم الحكومي لحقول الدواجن المحلية, وقد بلغ أدنى مستوى للإنتاج عام 2007 والبالغ (40.3) ألف طن, مما انعكس في تراجع نسبة الإكتفاء الذاتي من لحم الدجاج خلال العام نفسه إلى أدنى مستوى لها خلال المدة (2000–2007) والتي بلغت (25.1%), والذي يمثل حالة العجز الايذائي الخطر. أما فيما يخص بيض المائدة فان نسب الإكتفاء الذاتي منه بقيت ضمن مستوى العجز الايذائي الأمن خلال المدة (2000–2007), إذ بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي من بيض المائدة عام 2002 أعلى مستوى لها والبالغة (98%), كما هو واضح من الجدول (6), إلا إنها انخفضت عام 2003 إلى (87.5%) نتيجة لتراجع الانتاج المحلي من بيض المائدة للأسباب نفسها, ثم عادت إلى الارتفاع في عامي (2005–2006), إذ بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي من بيض المائدة عام 2006 ما مقداره (92%) كما هو واضح من الجدول (6), وذلك نتيجة لتخفيض الاستيراد بسبب انتشار مرض أنفلونزا الطيور الذي اثر بشكل كبير على إنتاج واستهلاك بيض المائدة, ثم انخفضت في عام 2007 إذ بلغت (85.2), وذلك بسب انخفاض الانتاج المحلي من بيض المائدة من ناحية وزيادة الاستيراد من ناحية أخرى. مما سبق يتضح أن نسب الإكتفاء الذاتي من بيض المائدة

[3] – نفس المصدر السابق ص147

تمثل حالة العجز الايذائي الأمن وتكاد تقترب في بعض السنوات, (2000–2007), من حالة الإكتفاء الذاتي الأمن لولا الظروف التي مر بها العراق , والتي حالت دون تنفيذ الخطط التي وضعتها وزارة الزراعة والخاصة بتطوير الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته دعما للاكتفاء الذاتي والأمن الايذائي في العراق.

جدول (6)

نسبة الإكتفاء الذاتي من لحم الدجاج وبيض المائدة في العراق للمدة (2000-2007)

السنوات	أنتاج لحم الدجاج ألف طن	الاستيرادات ألف طن	المتاح للاستهلاك ألف طن	نسبة الإكتفاء الذاتي %	أنتاج بيض المائدة ألف بيضة	الاستيرادات ألف بيضة	المتاح للاستهلاك ألف بيضة	نسبة الإكتفاء الذاتي %
2000	82.5	13.66	96.16	85.8	834000	78870	912870	91.4
2001	94.3	8.86	103.16	91.4	857000	49140	906140	94.6
2002	122.5	32.83	155.33	78.8	1059047	20990	1080037	98
2003	53.2	53.7	106.9	49.8	604381	86700	691081	87.5
2004	46.3	120	166.3	27.8	963899	140000	1103899	87.3
2005	59.7	82.5	142.2	41.9	1033936	111000	1144936	90.3
2006	55.6	51.2	106.8	52	932051	80000	1012051	92
2007	40.3	120	160.3	25.1	807729	140000	947729	85.2

المصدر:- خلف , بلاسم جميل, استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الايذاء العالمية, ندوة وزارة التجارة, حزيران 2008, ص[18].

ومن خلال الجدول الجدول (7) نلاحظ هناك تدهوراً واضحاً في بعض المجاميع الزراعية المنتجة في العراق ولاسيما للفترة (2005–2007), إذ بالرغم من تذبذب الأرقام القياسية لإنتاج تلك المجاميع خلال الفترة (2000–2007) ارتفاعا وانخفاضا, إلا إنه شوهد وجود تدهور كبير خلال السنتين (2006, 2007), إذ وصل الانتاج الزراعي من هذه المجاميع إلى مستويات منخفضة جدا,لا تكاد تصل إلى (15%) من المعروض في السوق العراقية[1], ذلك أدى إلى الاستناد الكبير على المنتجات المستوردة في تلبية حاجة السوق العراقية من هذه المحاصيل والمنتجات الزراعية, والنتيجة انعكس ذلك سلباً في زيادة تدهور الانتاج الزراعي المحلي من جهة والارتفاع التدريجي في أسعار المنتجات المستوردة.

[1]–خلف , بلاسم جميل, استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الإذاء العالمية, ندوة وزارة التجارة, حزيران 2008,.ص[19].

جدول(7)

الأرقام القياسية للإنتاج النباتي لبعض المجاميع السلعية للسنوات (2000-2007) سنة الأساس (1988-1990 = 100)

السنوات	الفواكه	فواكه ذات النواة الصلبة	الحمضيات	الخضراوات	البقوليات
2000	98	110	150	145	172
2001	105	113	173	154	414
2002	108	103	163	174	438
2003	106	94	100	124	392
2004	54	23	41	119	307
2005	47	17	36	91	232
2006	23	14	27	63	167
2007	11	9	5	24	81

المصدر:- خلف , بلاسم جميل, استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الايذاء العالمية, ندوة وزارة التجارة, حزيران 2008, ص[18].

ومن خلال الجدول (8) يمكن ان نلاحظ ان نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لم تكن بالمستويات المرتفعة , ففي عام 1980 عندما كانت الأوضاع الاقتصادية مستقرة , نلاحظ ان نسبة مساهمة الناتج الزراعي (5,69) علما ان الناتج المحلي لنفس السنة المذكورة بلغ (15918,2) مليون دينار بالأسعار الثابتة (1980 = سنة أساس) وهذا يؤكد على ان التوجهات التنموية لم تكن تستهدف الارتقاء بالقطاع الزراعي وإنما كان التركيز في حينها على قطاع النفط , والصناعة أما في عام (1995) بلغت نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي (33,9) وهي نسبة مرتفعة نسبيا وان قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنة بلغت (2259,7) مليون دينار وبالأسعار الثابتة (= 1980 سنة أساس), ولكنها لم تكن تعكس توجها تنمويا جديا نحو القطاع الزراعي وإنما كان بسبب توقف أكثر القطاعات الأخرى عن العمل بسبب الحصار الدولي المفروض على البلد والذي يتبين من قيمة الناتج المحلي لسنة (1995) قياسا بسنة (1980) الذي فرض طريق العمل الزراعي واستثمار الأراضي الموجودة لزراعة المحاصيل الرئيسة منها الحنطة والشعير أما العاملين في القطاع الزراعي , من الجدول (8) نلاحظ انخفاضاً كبيراً في عدد العاملين في القطاع الزراعي فبينما كان عددهم يتجاوز المليون عام (1980) وكانوا يشكلون نسبة (30,4) من مجموع السكان , نلاحظ أن عددهم أخذ بالانخفاض إلى ما يقارب النصف عام (2005) وبنسبة (10,2) من مجموع السكان.

الجدول (8)
بعض المؤشرات المتعلقة بالقطاع الزراعي في العراق (سنوات متفرقة)

السنوات	1980	1995	2000	2005
مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (%)	5,69	33,9	5,7	8,4
العمالة الزراعية (إلف)	1081	2564	757	610
نسبة الزراعيين من مجموع السكان (%)	30,4	20,1	12,2	10,2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، العدد 22 لعام 2002، والعدد 25 لعام2005

– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2006

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الايذائي العربي لعام 2006

10. الاستقـــرار الأمنـــي والسياسي في العراق

بسبب انعدام الاستقرار الأمني والسياسي والتغيرات المستمرة للأنظمة والقوانين [1], ضاقت قدرة كافة القطاعات ومنها القطاع الزراعي على التخطيط للعمل والانتاج نظراً للأختلالات الخطيرة والمستمرة في الأسعار بشكل عام (سواء أسعار المواد الأولية والوقود أو أسعار النقل أو أسعار عوامل الانتاج), مما يولد صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية التنبؤ بتكاليف الانتاج والأرباح المتوقعة, فضلا عن كونها تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى البلد ككل

11. التخطيط والتنفيذ

عدم تطابق التخطيط مع التنفيذ وقصور أجهزة التنفيذ بالأخص الأجهزة الإدارية [1] . في تنفيذ عملية التخطيط إذ يجب ان يكون هنالك ترابط وتكامل مع بعضها إذ يؤدي القصور أو التخلف في أحد جوانبها إلى الانحراف في تنفيذ المشاريع الزراعية عن الأساس الهندسي للمشاريع وللأسباب التالية.

[1]– العامري , عباس علي, مستقبل الاستثمارات الأجنبية في العراق, وهو متاح على الانترنت على الرابط التالي:–
http://www.alsabaah.com

[1]– محمد , عثمان سعد ، الأسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق .1990 / ص 14

أولا – إن التصميم الأساسي للمشاريع الزراعية يتم حسب مراحل تنفيذية متعددة ومتتابعة تكمل كل مرحلة التي تسبقها وترتبط عضويا بالتي تليها وفي معظم المشاريع الزراعية إذ كان من الواضح غياب التحديد الدقيق والمسبق لمواقع مشاريع الخطط لغياب التخطيط المكاني ومؤسساته إلى جانب الأسباب الفنية المختلفة [2].

ثانيا – إن معظم المقاولات الثانوية توكل إلى مقاولين غير كفوئين من الناحية المادية والفنية مما ينعكس على تنفيذ تلك المشاريع سلبيا مما يجعلها غير مطابقة للمواصفات الفنية مع حدوث حالات نكول كثيرة من هؤلاء المقاولين عن أداء تعهداتهم التعاقدية.

ثالثا – تفشي ظاهرة سلبية تكاد تكون ملازمة لكافة مشاريع الدولة وهي إهمال مرحلة الصيانة والإدامة والمتابعة لمعالجة السلبيات قبل استفحالها بعد استلام المشاريع مما يعطل إنتاجية المشروع جزئيا أو كليا ، ونقص شديد في المستلزمات المستوردة من مواد كيميائية وهرمونات و مكائن ومعدات وأجهزة مختبريه منها والتي تحتاج إلى صيانة مستمرة وعدم وجود الأدوات الاحتياطية لها أدى ذلك إلى شلل الوحدات الإدارية بإنتاج وتطوير التقنيات الزراعية [3]

رابعا – سوء إدارة المشاريع الزراعية الخطأ الذي يرتكبه الجهاز الإداري في تعيين الموظفين في الأماكن غير المناسبة مع ضعف المحاسبة والمساءلة وعدم فرض العقوبات الرادعة اتجاه أولئك المسيئين لحقوق المجتمع

خامسا – الادارة الحكومية لمشاريع الري والبزل والتي تم إنجازها ظهر واضحا العجز عن إدامتها وإصلاح ما تلف منها[4]

سادسا – ضعف أجهزة الرقابة والتفتيش [1] التحدي الذي يواجه ضعف أجهزة المتابعة المركزية في رصد وتشخيص السلبيات في كوادر تلك المشاريع ساعد على انتشار حالات الانفلات وضعف الأداء الوظيفي بدون الخشية من رادع أو رقيب .

---

[2]– محبوب , د. عادل , تقييم التجربة التخطيطية 1951 / 1968 ، وزارة التخطيط ، هيئة إعداد الخطط والنماذج التخطيطية،1976 ص5

[3] – راهي , زينة عبد الحسن. دور النقانة في التنمية الزراعية في الوطن العربي ، رسالة ماجستير , المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية 2006 / ص 78

[4] – د. عادل عباس الشيخلي أراء في المشاكل والتنمية الزراعية في العراق بحث في الموقع الالكتروني .com www.forums.b99

12ـ مشكلة استيراد المنتجات الزراعية

إذ يجري سد العجز بالاستيراد. إذ بلغت قيمة الاستيراد للقطاع الخاص لسنة 2002 (372.7) مليون دولار، وشكلت مجموعة المواد الايذائية نسبة (47.6 %) من إجمالي الاستيرادات بلغت قيمة الاستيرادات للقطاع الخاص لسنة 2003 (1129.9) مليون دولار تشكل مجموعة المواد الايذائية نسبة (18.7 %) في حين تبلغ الاستيرادات السنوية للبطاقة التموينية أكثر من 3.5 مليار دولار التي تمثل غالبية فقراتها مواد زراعية مثل الحنطة والرز الزيوت [2] .ومن الجدول رقم (9) نلاحظ ان العراق يعتبر من أكثر الدول المستوردة للقمح بعد مصر والجزائر وبنسبة (3) مليون طن لعام 2007 .

جدول (9)

يوضح الدول المنتجة للقمح, المصدرة, المستوردة, للعام 2007 بالمليون طن

أكبر الدول المنتجة للقمح	بالمليون طن	الدول المستوردة للقمح	بالمليون طن
الاتحاد الأوربي	122	مصر	7
الصين	106	الجزائر	5
الهند	75	العراق	3
الولايات المتحدة	65	المغرب	3

المصدر: التقرير السنوى لصحيفة التايمز

وبصورة عامة يعتبر الانتاج الزراعي منتج نهائي يستهلك بشكل مباشر مع وجود مجموعة من المنتجات تعتبر مادة أولية وسيطة تدخل في الصناعات الايذائية وغيرها من الصناعات. . كما أن الصناعة هي الأخرى لم تستطيع توفير حاجة القطاع الزراعي من المكائن والآلات الزراعية الأساسية، مما أدى إلى استمرار استيراد مستلزمات الانتاج الضرورية وبالعملة الصعبة مما اضعف الاقتصاد العراقي [3]. من الرسم البياني(1) نلاحظ الانحدار الشديد في إنتاج لحوم الدواجن نتيجة ارتفاع تكاليف الانتاج وخصوصا" الأعلاف ، وعدم القدرة على المنافسة بسبب إغراق السوق بمنتجات رخيصة وفقدان حلقات مهمة من العملية الانتاجية.

---

[1] – مهدي , ساهر عبد الكاظم الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة دائرة المفتش العام, بحث في الموقع الالكتروني www.hrdiscussion.com ص8

[2] – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي مصدر سابق ص 13

[3] – العناد, مجذاب بدر ، إصلاحات التنمية الاقتصادية في العراق وأثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب، مجلة النفط والتنمية، (العدد الرابع، تموز آب، 1989)، ص41.

الرسم البياني (1)
لتطور إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء

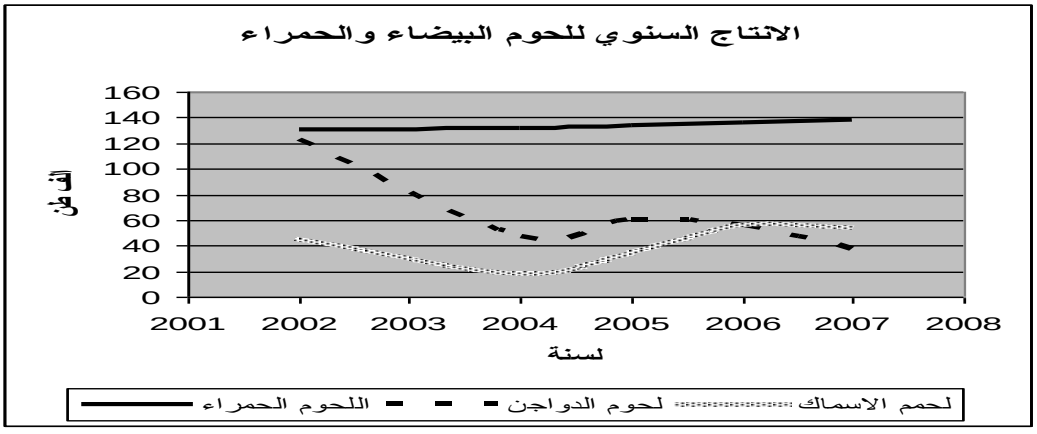

المصدر الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

أما الثروة السمكية فان التدهور المرحلي واضح والارتفاع النسبي في إنتاج لحوم الأسماك فمرده إلى كثرة التجاوزات الحاصلة بإنشاء بحيرات وأحواض غير مجازة لتربية الأسماك في مختلف إنحاء البلاد ،أما اللحوم الحمراء فهي ليست أحسن حظا من اللحوم البيضاء فكمية إنتاجها بقيت على مستواها دون أي تطور وقد تدهور إعداد الحيوانات المزرعية وتدهور محطات تربية الأبقار والأغنام بشكل مستمر .ومن خلال البيانات في الجدول (10) الذي يوضح العجز الكبير في الميزان التجاري الايذائي للعراق واتساع الفجوة الايذائية فيه , إذ يلاحظ ان هناك فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات الزراعية فبينما بلغ متوسط قيمة الصادرات والواردات الزراعية أكثر من الصادرات الكلية للبلد, إذ بلغ متوسط مساهمة الصادرات الزراعية (5,2%) من مجمل الصادرات الكلية للفترة (1998-2002) , وتقلصت المساهمة النسبية للسنوات اللاحقة لتصبح (3.9, 2.7، 2.6, 2.6) للسنوات (2004-2005- 2006-2007) على ألتوالي وهذا يدل على ان تلك المؤشرات هي سلبية تسترعي مراجعة جدية للواقع الزراعي لكي يساهم في تامين متطلبات الإكتفاء الذاتي للبلد من المواد الايذائية الأساسية , هذا بإلاضافة إلى اعتماد البلد على استيراد اغلب متطلباته الايذائية من الخارج مما يؤكد هشاشة القطاع الزراعي في العراق فأسعار المواد الايذائية في ارتفاع مستمر على المستوى العالمي , وهذا يعبر عن زيادة فاتورة الايذاء عام بعد عام على حساب القطاعات الأخرى في البلد , وكذلك فان العائدات النفطية التي يتم الاعتماد عليها في توفير الايذاء هي معرضة للتقلبات هذا بإلاضافة ان الثروة النفطية هي ثروة ناضبة

ليمكن الاعتماد عليها مستقبلا لذلك نلاحظ تزايد بحوث بدائل الطاقة عالميا , وتذبذب الأسعار وأسباب أخرى كلها تؤكد ان استمرار الوضع الحالي سيؤدي إلى العديد من النتائج والمخاطر والسلبيات على امن البلد الايذائي والاقتصادي والاجتماعي

الجدول (10)

جدول العجز الكبير في الميزان التجاري الايذائي للعراق واتساع الفجوة الايذائية فيه

الفترة	الواردات الكلية	الواردات الزراعية	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية
(1998-2002) (متوسط)	1941.6	1553.7	9705	7.0
2004	20279.8	1720	17810	7.0
2005	27345	1881.8	25885.7	7.0
2006	2622.1	1807.2	30528	8.2
2007	29020	1997.1	36400	9.8

المصدر المنظمة العربية للتنمية الزراعية . الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية . المجلد 28 والمجلد 26 الجداول (122- 124 - 124 - 204 - 205)

إن الواقع المتردي للقطاع الزراعي انعكس بشكل خطير على الأمن الايذائي العراقي فبينما كانت نسبة الإكتفاء الذاتي من الايذاء من أصل زراعي محلي في عام (1970) حوالي (75%) بالنسبة للحبوب الأساسية وأكثر من (90%) بالنسبة للخضروات والفواكه واللحوم الحمراء والبيضاء والبيض . لكن هذه النسب تدهورت بشكل كبير حتى بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي اقل من (30%) عام 2008 . في حين إن معظم الاحتياجات الايذائية يتم استيرادها من خارج القطر وهذا الأمر يشمل السلع الأساسية مثل القمح .فقد كان استيراد العراق من القمح اقل من نصف مليون طن عام 1970 وباتت في السنوات الأخيرة بحدود (3.5) مليون طن أي بزيادة كمية تراكمية قدرها سبع مرات وتكلف ميزانية الدولة أكثر من مليارين دولار سنويا إضافة إلى استيراد العراق من الشعير والذرة والأعلاف وباقي المواد الايذائية النباتية والحيوانية والبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط تشير إن القطاع الزراعي كان ينمو نمو سالب وطيلة الخمسة عشر سنة سابقة لعام 2005 [1] وزادت الفجوة الايذائية للفترة بين عامي (1995-2004) حوالي (20.93) [2]

[1] – جميل. محمد. واقع الزراعة والأمن الإذائي .رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة . ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني بغداد 2009 ص4

[2] – الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية .العدد.25. 2005. ص88

المبحث الثاني :
مستلزمات تحقيق تطـور القطاع الزراعي في العراق

1. التحديث التقني المتطور:

في ظل الظروف الحالية والمتوقعة للزراعة في معظم دول المنطقة ومنها العراق بلغ استغلال الموارد الزراعية الرئيسة ولاسيما الأرض والمياه حدوداً ضيقة ، وأصبحت ندرة هذه الموارد من أهم القيود على التوسع في الانتاج الزراعي والتنمية الزراعية بصفة عامة ، فأصبح التطوير التقني هو السبيل الرئيس وربما الوحيد في بعض الدول لأية تنمية زراعية أو توسعات إنتاجية مستهدفة بالاعتماد على ما يتيحه البحث العلمي والتطبيقي الزراعي والتطوير التقني وإن كان ذلك مرتبطاً ببعض العوامل في مقدمتها كل من الكلفة أو ثمن التقانة وإمكانية بلوغ المناسب منها [1].

2. تنمية السياسة السعرية لدعم سعر المنتج:

العمل على اتباع سياسة سعريه تعمل على دعم سعر المنتج وتجعله يقارب الأسعار العالمية لتحفيز الفلاحين والمزارعين على الاستثمار وزيادة الانتاج الزراعي ولاسيما للمحاصيل الإستراتيجية التي تدخل في صلب الأمن الايذائي للفرد (2).

3. تنمية وتطوير التدريب وإعادة التأهيل:

يعد رفع مستوى المعرفة والمهارة للعاملين في القطاع الزراعي ، وتطوير قدراتهم على استخدام الوسائل والأساليب الفنية الحديثة في الزراعة من العوامل الرئيسة التي يعتمد عليها في إحراز تقدم جوهري في الأداء الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية ، عن طريق التكنولوجيا والاتصالات التي تتطلب التدريب المستمر ، لمواكبة التطورات العالمية في مجال الانتاج والتجارة الزراعية[3] .

---

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية ، ، الخرطوم ، 1998 ، ص111–119.

[2] –نفس المصدر السابق, ص94.

[3] – عبد الله , د. زهير مبارك ، دور القطاعين العام والخاص في رفع كفاءة التجارة الزراعية العربية ، دراسة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منظمة التجارة العالمية المقامة في الدوحة (5 – 7 / 12 /2005) ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2005 ، ص13.

4. مواجهة المتغيرات البيئية:

أضحى موضوع البيئة وضرورة الحفاظ عليها من التدهور والتلوث من القضايا المهمة التي تشغل اهتمام مختلف دول العالم ، وتؤثر المشاكل البيئية على حجم ونوعية الموارد الزراعية وبالتالي تحد من قدرتها الانتاجية . وتنجم تلك المشاكل عن أسباب طبيعية أو تكون من صنع الإنسان أو من كليهما معا. والمشكلات البيئية التي تواجه التنمية الزراعية في اغلب الدول العربية ومنها العراق تكاد تمس الموارد الطبيعية جميعها، الأرض والمياه والمراعي والثروة الحيوانية والغابات. ويحدث أحيانا ترابط وثيق بين تلوث المياه وتلوث التربة[1]. وفي العراق تبرز مشكلة تدهور نوعية التربة نتيجة التملح ، ومعالجة هذه المشكلة تدور حول شبكات الصرف وترشيد استخدام مياه الري ، وكذلك تواجه العراق مشكلة تدهور نوعية مياه الري وقطع أشجار الغابات وتدهور المراعي ومشكلة التصحر والمطلوب اعتماد سياسات لاستصلاح الترب الزراعي من خلال مشروعات الري والبزل وإعادة خصوصيتها.

5. تنمية نظم التسويق الزراعي:

تمثل نظم التسويق غير الكفوءة أو غيابها في العراق عائقاً أساسيا لزيادة الانتاج وتنمية الصادرات وتحقيق التنمية الزراعية، فبدون تسويق محلي متطور كأساس للتجارة الداخلية والخارجية يصعب تنمية الصادرات بكفاءة ولاسيما فيما يتعلق بالانتاج وفقا لرغبة المستهلك للكميات المطلوبة ، والالتزام بالجودة والنوعية والتوقيت في الإرساليات ، واكتساب المرونة في التمكن من اقتناص الفرص التسويقية في الأسواق العالمية ، ومواكبة المزيج التسويقي للاحتياجات الخارجية ، وزيادة المقدرة على امتصاص وتقليل أثار الصدمات والتقلبات الخارجية [2]،

6. تنمية المورد المائي وتفعيل سبل المحافظة عليه

ولتحقيق ذلك ينبغي التعاون بين وزارة الزراعة العراقية ووزارة الموارد المائية العراقية في أعداد السياسات والاستراتيجيات لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية وحمايتها من التلوث, والتوسع في استخدام المياه غير التقليدية في الزراعة، ورفع كفاءة استخدام مياه الري والعائد منها, كما يتطلب الأمر حل مشكلات المياه مع دول المنبع والجوار للحفاظ على حقوق العراق المكتسبة في مياه الأنهار المشتركة مع الدول المتشاطئة, وتثبيت هذه الحقوق وفق القوانين الدولية التي تعطي

---

[2] – المنظمة العربية الزراعية ، تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، الدوحة – قطر، 2006.، ص5 .

حقوقا للدول المتشاطئة ودول المنبع ودول المجرى ودول المصب [3] , فضلا عن ذلك ينبغي الإهتمام بالمياه المتاحة وحمايتها وترشيد استهلاكها من خلال اتباع الخطوات الآتية [4]:

- **استخدام أساليب الري الحديثة (مثل الرش والتنقيط) بدلا من أسلوب الري التقليدي الذي يؤدي إلى انجراف التربة وتملحها وهدر المياه.**
- **التوسع في عمليات بناء السدود والخزانات السطحية من اجل استغلال اكبر قدر ممكن من المياه السطحية ومياه الأمطار.**
- **الإستفادة من المياه الجوفية باستغلالها استغلالا امثل وتنظيم استثمارها وتجنب هدرها.**
- **إعادة تأهيل المشاريع الإروائية والبزل ووضع الخطط اللازمة لذلك، والتأكد من صلاحية شبكات الصرف الصحي، ومعالجة التسربات إلى مجاري المياه وانسداد القنوات بالإعشاب الضارة.**

7. تنمية المنظومة البحثية الزراعية.

العمل على زيادة المخصصات المالية لها, فضلا عن الإهتمام بجودة مخرجات البحث العلمي, إذ أشار تقرير البنك الدولي الأخير الصادر في مارس 2008 إلى أن العائد الاقتصادي من كل دولار منفق على البحث العلمي بأمريكا في الزراعة يبلغ نحو (42%), مما يعني أن كل دولار منفق على البحث العلمي في الزراعة يكون صافي عائده (42 سنتا) [1].

8. تنمية الريف والبنى التحتية :

توفير الخدمات اللازمة والضرورية للمزارعين وتوفير الوعي الإرشادي بين المزارعين من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة. ومن جهة أخرى ينبغي العمل على إقامة مشاريع البنى التحتية وإعادة تأهيل المشاريع المقامة سابقا كمشاريع الري والبزل, وضرورة وضع الخطط اللازمة لذلك (2), فضلا عن توفير خدمات الماء والكهرباء والمجاري والصحة والتعليم و...الخ,

---

[3] – العلوان , عبد الصاحب, مقترحات بشأن الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الزراعي, بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي: http://www.alsabaah.com

[4] – دهش , فاضل جواد, الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي, مصدر سبق ذكره 2008, ص233.

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية, ورشة العمل الإقليمية حول أزمة الإذاء العالمية وأثرها على الأمن الإذائي العربي, الجمهورية التونسية, 11–13 نوفمبر (تشرين ثاني) 2008,, ص264.

[2] – العاني , ثائر محمود رشيد, ومحمد علي موسى المعموري, إشكالية الأمن الإذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية, , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, عدد خاص, 23 تشرين الثاني 2005, ص94.

9. الاحتفاظ بمخزون كافٍ من الايذاء :

قد يصل ارتفاع الأسعار العالمية إلى مستويات غير مسبوقة ، وهذا الارتفاع الكبير في أسعار الايذاء المستورد يمثل مشكلة خطيرة للقطاع الزراعي للدول منخفضة الدخل والمستوردة للإيذاء ومنها العراق[3] ، وعليه فان سياسة الاحتفاظ بمخزون إستراتيجي ومخزون للطوارئ [*] له أهمية كبيرة في تحقيق الأمن الايذائي العراقي والمحافظة عليه, فضلا عن دوره في توفير السلع الايذائية والمحافظة على أسعارها في ظل التغيرات العالمية المفاجئة لأسعار السلع والمنتجات الزراعية المستوردة [1], لذا ينبغي العمل على بناء مخزون استراتيجي على المستوى الوطني لأهم السلع والمنتجات الايذائية العراقية ولاسيما منتجات الحبوب, بما يساعد على تمكين المواطن العراقي من الحصول على الايذاء بشكل دائم وفي مختلف الظروف والأحوال, وان يكون هذا المخزون الاستراتيجي يكفي لإشباع حاجة الطلب المحلي لمدة سنة واحدة على الأقل .

10. التخطيط :

وهو الأساس العلمي للنهوض الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتخلفة وتنظيم عملية التنمية الاقتصادية بغية رفع مستوى الرفاهية في المجتمع . وتزداد أهمية التخطيط الاقتصادي في الظروف غير الاعتيادية كونه النشاط الواعي للمجتمع في تحديد معدلات النمو ونسبها للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة للمجتمع [2]. والتخطيط قطب الرحى لأي عملية تنموية والتخطيط السليم هو سر التقدم والازدهار التي تتمتع به مجموعة الدول المتقدمة.

---

[3] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، الخرطوم ، آذار ، 1994 ، ص263.

[*]– يقصد بالمخزون الاستراتيجي من الإذاء ما يلزم خزنه من الإذاء المنتج محليا أو المستورد لمواجهة الطلب المحلي خلال مدة زمنية مستقبلية. للمزيد من التفاصيل ينظر :

– احمد, د. عبد الغفور إبراهيم ، دور المخزون الاستراتيجي للقمح في توفير متطلبات الأمن الإذائي للعراق ، بغداد ، 2002 ، ص6 .

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بدائل إقامة نظام إقليمي عربي لمخزون طوارئ من الحبوب ، الخرطوم ، آب 1993 ، ص7.

[1] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية, تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الإذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي, الخرطوم, جمهورية السودان, كانون الثاني, 2009, ص24.

[2] – عبد الرزاق , عبد الحميد أسلوب التخطيط الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين الغدد السادس عشر المجلد الثامن مديرية مطبعة الجامعة الموصل 1986 ص 229

11.تنمية وتفعيل أجهزة السيطرة النوعية

دعم ورفد القطاع الزراعي بالكفاءات العلمية المشهود لها بالنزاهة والإخلاص وتشديد إجراءاتها الرقابية للسيطرة على الاستيرادات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني لمنع تسرب الأوبئة والأمراض النباتية والحيوانية الوافدة من الخارج على إن تتم عمليات الفحص بصورة دقيقة وسريعة وبعيدا عن التعقيد وخصوصا بالنسبة للخضر والفواكه المستوردة لأنها سريعة التلف .

12. تنمية دور المؤسسات المتخصصة بالإقراض والتمويل الزراعي.

وذلك بتعزيز سياسة الإقراض الزراعي الحكومي ، وتسهيل إجراءات الإقراض ، وتشجيع القطاع الخاص بالدخول في هذا المجال ودعمه من خلال دعم المصارف والبنوك الخاصة وتطوير وتوسيع نشاطها في تقديم القروض للمنتجين والمشاريع الاستثمارية الزراعية والعمل على تهيئة المناخ لقيامها بالدور الرئيس في هذا المجال وتقليص دور الدولة تدريجيا[3] .

13.نشر أحدث الوسائل الانتاجية في مجال الزراعة

التعرف على أحدث الوسائل الهندسة والوراثية في مجال إنتاج البذور النباتية المهجنة والسلإلات الحيوانية ذات الانتاجية العالية والمقاومة للآفات والأمراض والمكننة الزراعية المتطورة وغيرها في الدول التي سبقتنا الخطى في هذا المضمار عن طريق التواصل وتوفير الدورات العلمية والبحوث للمهتمين بهذا الشأن والاطلاع على المعأرض الدولية المختصة بقضايا الزراعة وتبادل الخبرات وإلايفادات التدريبية والمشاركة بالحلقات الدراسية لانتخاب ما يتلاءم مع بيئتنا بنجاح واعتمادها كعوامل مساعدة على زيادة الانتاجية وتحسين النوعية وبذلك نكون قد وفرنا عنصري الوقت والإمكانيات المادية التي يتطلبها إجراء البحوث الزراعية المتطورة .

---

[3] – المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة العمل التدريبية حول دعم الدول العربية في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتقييم آثارها على الزراعة العربية ، الخرطوم ، ت2 2005 ، ص125.

14.العمل على تنمية الانتاج الزراعي ومن خلال

أ-.تنمية إنتاج الفواكه والنخيل :

كانت أرض الرافدين تزخر ببساتين النخيل والفواكه المتميزة بجودتها وتنوعها خاصة بساتين النخيل إذ تشير إلاحصاءات إلى تناقص إعداد النخيل من 32 مليون شجرة عام 1960 إلى 16.2 مليون في عام 1989 [1] والحمضيات التي كانت منتشرة في وسط وجنوب العراق وكذلك الأعناب والرمان وغيرها والتي كانت تسد حاجة الشعب ويصدر الفائض منها إلى الخارج . إلا أن الحروب والاضطرابات السياسية في العقود السابقة والتوسع الحضري انعكس سلبيا على قطاع البستنة ولمعالجة ذلك يجب اتباع الخطوات التالية :

- المباشرة بحملة وطنية لزراعة النخيل لاستعادة مكانة العراق بإنتاج التمور الممتازة وبقية أشجار الفاكهة خاصة الحمضيات التي تزرع عادة تحت ظلال أشجار النخيل لمقتضيات البيئة المناخية
- إن إهمال الوقاية ومكافحة الأمراض النباتية والحشرات في السنوات الأخيرة أدى إلى هلاك كثير من أشجار الفاكهة والنخيل لذا تطلب وضع برنامج عاجل لمكافحة الأمراض النباتية والحشرات وإعادة تفعيل نشاطات مديرية وقاية المزروعات بتوفير الإمكانيات اللازمة لها من مواد المكافحة والمرشات والطائرات الزراعية وتعزيز كوادرها بالاختصاصيين والعاملين الفنيين مع مراعاة نشر الوعي اللازم في استعمال المبيدات عبر وسائل الإعلام لتجنب الآثار الجانبية (التسمم)
- يجب إنشاء مشاتل جديدة لإنتاج شتلات الفاكهة تكون سالمة من الأمراض النباتية والفيروسات وتكريس أنظمة وقائية صارمة لمنع إصابتها وإخضاع المشاتل الأهلية لمسح شامل لتشخيص الشتلات المصابة وإتلافها إذ وجـــد في دراســـات ســـابقـــة إن معظم المشاتل الأهلية والحكومية (بما فيها الزعفرانية) موبوءة بالفيروسات والأمراض النباتية.
- إنشاء مختبرات لإنتاج شتلات الحمضيات وفسائل النخيل تعتمد على طريقة الإستنبات النسيجي لنتمكن من الانتاج بكميات كبيرة وانتخابها من الأصناف الممتازة وخالية من الأمراض والفيروسات وبكلفة متدنية علما ان بعض دول الخليج أصبحت رائدة في استخدام هذه التقنية بالنسبة لفسائل النخيل .

[1] – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي مصدر سابق ص7

ت-.تنمية الثروة السمكية

وهي مصدر إذائي مهم للبروتين خاصة في المناطق الوسطى والجنوبية بسبب توفر البيئة الصالحة لتكاثرها في مناطق الأنهار و الأهوار والبحيرات إلا ان سياسة تجفيف الأهوار في العهد السابق وشحة مياه الأنهار أدت إلى اضمحلال ثروتنا السمكية وعليه يتطلب منا التسريع في إحياء مناطق الأهوار والتوسع بإنشاء محطات لإنتاج الاصيبعات لتجهيز مزارع تربية الأسماك وتربية الفائض منها في البحيرات (كالرزازة والحبانية والثرثار) والأنهار والأهوار والتوسع في صناعة أعلافها . تقع الأهوار في المنطقة الواقعة في الجنوب الشرقي من العراق ما بين نهري دجلة والفرات التي وصفها(كافن يونك) في كتابه العودة إلى الأهوار " إذا أردت الجنة فهي موجودة هناك بين دجلة والفرات ان بين النهرين عالماً جميلاً وأناساً طيبين [1] .

ث- .تنمية الثروة الحيوانية

وخاصة مزارع الدواجن ومحطات تربية الأبقار والأغنام وقد يكون مجدياً اعتماد أسلوب الشركات المختلطة لكون الرأسمال الخاص غير جريء في الخوض باستثمارات على نطاق واسع وفيه عنصر المخاطرة وتشجيع المشاريع الخاصة بالتسليف الميسر وتخصيص أراضٍ لمشاريع الثروة الحيوانية في المناطق الريفية وتوفير الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء والوقود والأعلاف والأدوية واللقاحات البيطرية وخدمات إرشادية في مجال الثروة الحيوانية مع ضوابط وتعليمات تحقق نجاح تلك المشاريع وتحفظ المصلحة العامة . ويتحتم على الجهات ذات العلاقة بالاستعداد لأجراء إحصاء شامل على ثروتنا الحيوانية والمشاريع المنشأة فعلا وتقييم إمكانية تأهيلها ومتطلبات تشغيلها من رؤوس أموال وكوادر والمستلزمات البيطرية لوضع أسس سليمة للتخطيط بالنهوض بالثروة الحيوانية لسد ولو جزئيا حاجة الشعب كما يجب مراعاة الوقاية من الأمراض والأوبئة المنتشرة حاليا في بعض أرجاء العالم كأنفلونزا الطيور والطاعون البقري والحمى القلاعية وجنون البقر وإتخاذ الإجراءات الصارمة على استيراد المنتجات الحيوانية من الخارج لمنع تسرب هذه الأمراض الخطرة وتفعيل والتوسع في صناعة اللقاحات والأدوية البيطرية في قطرنا.

[1] – الحسناوي , مهدي جرائم سياسية تطال الطبيعة ،تجفيف الأهوار كارثة القرن العشرين جريدة الصباح ،بغداد 28 آب 2004 ص4

15.التنمية البشرية الريفية

تعتبر بحد ذاتها هدفاً محورياً للتنمية وتعنى نشر الوعي عند المواطنين الريفيين ورفع مستواهم المعاشي ومستوى الخدمات المقدمة لهم وهناك خطوات أساسية في سبيل تحقيق هذه التنمية وهي:

1- توعية وتعليم المرأة الريفية والتي تتحمل عبئاً كبيراً لمساهمتها بالعملية الزراعية بالإضافة إلى مسؤولياتها كربة أسرة لذا تستحق أن نشملها بالمناهج الواعية وعبر مراكز رعاية الأمومة والطفولة وفتح مراكز توعية وتدريب وتعليم المرأة الريفية ومحاولة تشغيل الكوادر النسوية المتعلمة ذوات الأصول الريفية في هذه المراكز لقدرتهن على العطاء في نطاق عملهن بالريف

2- إحياء مشاريع تنمية الصناعات الريفية والحرف التي تم إنشائها في ستينات وسبعينات القرن الماضي ثم تم إهمالها واضمحلالها والتي يجب تفعيلها مرة أخرى لكي تقوم بدورها في تطوير المهارات الفنية في مجال الصناعات الريفية كحياكة البسط والسجاد اليدوي والعباءات وصناعة الحصران والقش والفخاريات وغيرها لدعم دخل العائلة الريفية والحفاظ على تراثنا .

3-إعادة تفعيل برامج محو الأمية في المناطق الريفية ونشر الوعي السياسي والاجتماعي والديني والثقافي عبر مراكز محو الأمية لاقتلاع العادات والموروثات السلبية في المجتمع الريفي وتعريفهم بحقوق المواطنة وواجباتها .

4-إنشاء نوادٍ ومراكز لتنمية النشء الريفي وتعزيز مواهبهم الفنية والرياضية والعلمية والحرفية وإيجاد فرص عمل لهم في العطل المدرسية لملء فراغهم وتحسين وضعهم المعاشي .

5- إحياء وتفعيل أنشطة الإرشاد الزراعي والتعاوني على أسس علمية تعزز من إنتاجية الفرد ووحدة الأرض والمياه وفق منهاج متكامل ومتوازن .

الاستنتاجات والتوصيات.

أولا. الاستنتاجات.

1- إن التنمية الزراعية في العراق هدفها بالدرجة الأولى زيادة إنتاجية عوامل الانتاج والتي تؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي وتحسين نوعيته بشقيه النباتي والحيواني، وإعطاء الأولوية المطلقة لزيادة إنتاج الحنطة، أكثر أهم سلعة في سلة المواطن العراقي الإيذائية إلا وهو الخبز، وزيادة إنتاج البروتين الحيواني عن طريق زيادة إنتاج منتجات الدواجن (لحم الدجاج وبيض المائدة) والأسماك والحليب واللحوم الحمراء تحقيقا للاكتفاء الذاتي منها قدر المستطاع، بإذ إنه لا يمكن في المرحلة الحالية زيادة الانتاج لجميع السلع الزراعية وصولا للاكتفاء الذاتي، لذا تهدف التنمية الزراعية في مراحلها الأولى تحقيق معدلات نمو في المحاصيل الأساسية والمنتجات الحيوانية لا تقل عن نسبة نمو السكان في العراق البالغة 2.4% بالمائة .

2- هجرة السكان من الريف إلى المدينة طلبا للعيش الرغيد وذلك لعدم توفير مستلزمات الرفاهية في الريف أدى إلى خلو الريف من الأيدي العاملة وهجران الأرض التي لم تستغل وبالتالي أصابها آفة التصحر والنسيان والنتيجة استيراد المواد الايذائية الزراعية من الخارج وإهمال القطاع الزراعي والاستغناء عنه .

3- إن ما تحقق من إنجازات في المجال الزراعي لا يزال دون مستوى الطموح من خلال اتساع حجم الفجوة الإيذائية لمعظم المحاصيل الزراعية السلع الإيذائية ،وزيادة ما يتم استيراده من المحاصيل والمواد الإيذائية ،كما لا زالت نسب الإكتفاء الذاتي للعديد من السلع الزراعية والإيذائية متدنية بدرجة كبيرة ومقلقة

4- إن القطاع الزراعي يعاني من عدم توازن كبير بسبب الإهمال في الماضي وبسبب السياسات الخاطئة، جعلته غير قادر على أداء مهامه، وتتمثل هذه الاختلالات في تراجع إنتاجية عوامل الانتاج الأرض والعمل ورأس المال، إضافة إلى انخفاض مستوى الادارة المزرعية للفلاحين والمزارعين.

5- تدني معدلات غلة وحدة المساحة المزروعة أسبابة تدهور خصوبة الأراضي بسبب التملح والتغدق والتعرية وتراجع إنتاجية الحيوان المزرعي وتخلف طرق تربية الحيوان .

6- تراجع كفاءة استخدام مياه الري بسبب الهدر في الاستخدام وتردي نوعية المنتجات الزراعية مقارنة بالمنتجات نفسها من الدول الأخرى .وبذلك أصبح الاقتصاد العراقي يعتمد على الاستيراد في توفير قسم كبير من السلع الإيذائية والمواد الأولية من أصل زراعي لذلك أصبح بسبب ذلك اقتصادا استهلاكيا بدرجة كبيرة.

7- إن الوضع الحالي يؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود المحلية وعدم الاتكال بشكل كلي على الإمدادات أو الخطط التي تعتمد على العنصر الخارجي مع وضع موازنة بين الاثنين يمكن فيها من تعبئة الجهود المحلية وإشراك المكون المحلي في تأييد الأمن الإيذائي

8- وجود تباطؤ كبير في التقدم العلمي والتكنولوجي، إذ إن التكنولوجيا المستخدمة هي تكنولوجيا بعيدة عن المستويات المتقدمة في البلدان المتقدمة.

9- القصور الواضح في مستوى الخدمات الزراعية وقلة التخصيصات المالية الاستثمارية والتسهيلات الائتمانية والكوادر البشرية المؤهلة وعدم كفاية البنى الأساسية والمؤسسية والبحثية اللازمة لتطوير القطاع الزراعي وتحديثه في العراق.

ثانيا: التوصيات:

1- العمل على اتباع سياسة دعم مستلزمات الانتاج الزراعي (كالبذور المحسنة والأسمدة الكيماوية والمعدات الزراعية وغيرها) لان تحرير أسعار هذه المستلزمات ورفع الدعم عنها سيكون سبباً في رفع أسعارها وهذا سيساهم في زيادة الأعباء المالية على المزارعين وبالتالي عدم قدرتهم على شراء الكميات الكافية من المدخلات للتوسع في الانتاج الزراعي.

2- الإهتمام بسياسة الأسعار الزراعية واتباع سياسة دعم سعر المنتج ورفع هذا السعر إلى ما يقارب الأسعار العالمية بحيث تكون بمستويات مجزية ومشجعه للمنتج الزراعي للاستمرار في العملية الزراعية وزيادة الإنتاجية.

3- الحرص على الحقوق ألمكتسبه من مياه نهري دجلة والفرات بين الدول المشتركة وتثبيت هذه الحقوق التي أشرتها مبادئ القانون الدولي والأمم المتحدة بالنسبة للدول المشتركة أو المتشاطئة.

4- اتباع سياسة حماية المحاصيل ألمنتجه محليا من خلال فرض رسوم وضرائب على المحاصيل والمنتجات الايذائية المستوردة.

5- التأكيد على الربط بين الأمن المائي والأمن الإيذائي باعتبارهم وسيله فعالة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وإعداد السياسات لتنمية موارد المياه السطحية والجوفية وحمايتها من التلوث بالاضافة إلى رفع كفاءة استخدام مياه الري العذبة وتقليل نسب الفقد والهدر في المياه.

6- يجب أن تكون عملية النمو الاقتصادي مقترنة ببرامج اقتصادية للحد من ظاهرة الفقر كاتباع سياسات إعادة توزيع الدخول كجزء من برامج التخفيف من حدة الفقر واستئصاله.

7- الإهتمام بالعامل التكنولوجي الذي يؤدي الدور الرئيس في زيادة الانتاج الزراع وتحسين نوعيته, ولاسيما المحاصيل الإيذائية الرئيسة كالحبوب والزيوت .

8- تامين وتطوير قنوات الري والاهتمام بالأسمدة والبذور والمبيدات

9- ضرورة إنهاء عمليات الفساد الإداري والمالي في جميع المؤسسات الحكومية من خلال عمليات رقابة شديدة وإنهاء حالة الارتزاق الوظيفي التي تعد من المظاهر السائدة على مستوى البلد

المصادر

أولا- الكتب

1- احمد ,عبد الغفور إبراهيم نظرة اقتصادية لمشكلة الإيذاء في العراق دار زهران للنشر والتوزيع عمان الأردن 2008 .

2- الجبوري، بدر ، دراسة الموارد المائية في العراق، كوبنهاكن 2008م

3- الداهري ,عبد الوهاب مطر, أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي, الطبعة الثانية, مطبعة العاني, بغداد, 1975 .

4- الزهراني, خضران بن حمدان, التنمية الزراعية في الملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين (1402هـ- 1422 هـ) , الطبعة الأولى , الرياض, جامعة الملك سعود , 1423 هـ .

5- الأشرم , محمود, التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة, الطبعة الأولى, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2007.

6- الأعرج , طلعت إبراهيم ، التلوث الهوائي والبيئة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة1999.

7- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية .العدد.25. 2005.

8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، الخرطوم ، ت2 2001 .

9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية, السياسات الزراعية العربية, الجزء الحادي عشر, السياسة الزراعية للجمهورية العراقية, الخرطوم, نوفمبر (تشرين الثاني) 1983.
10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية. توثيق السياسات الزراعية في عقد السبعينات في العراق بغداد كانون الثاني 2000.
11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية, دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في البلدان العربية, جمهورية السودان, الخرطوم, ديسمبر (كانون أول) 2007.
12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد16 ، الخرطوم ، 1999 .
13- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، آثار تحرير التجارة الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية ،الخرطوم ، 1998.
14- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الآثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية العربية ، الخرطوم ، 1994 .
15- المنظمة العربية الزراعية ، تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، الدوحة – قطر، 2006.
16- المنظمة العربية للتنمية الزراعية, ورشة العمل إلاقليمية حول أزمة إلايذاء العالمية وأثرها على الأمن الإيذائي العربي, الجمهورية التونسية, 11-13 نوفمبر (تشرين ثاني) 2008.
17- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الآثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، الخرطوم ، آذار ، 1994 .
18- المنظمة العربية للتنمية الزراعية, تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الإيذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي, الخرطوم, جمهورية السودان, كانون الثاني, 2009, ص24
19- حربي , رسول راضي, الأمن الإيذائي العربي ومعوقات تحقيقه, مجلة الاقتصادي العربي, عدد عام 1986, السنة العاشرة, اتحاد الاقتصاديين العرب, مطبعة الرشيد.
20- خدام , د. منذر ، الأمن المائي العربي – الدوافع والتحديات ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط 2001.
21- محبوب , د. عادل , تقييم التجربة التخطيطية 1951 / 1968 ، وزارة التخطيط ، هيئة إعداد الخطط والنماذج التخطيطية،1976
22- محمد , عثمان سعد ، الأسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق .1990

23- مرزوق، د. عاطف لا في ،إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات ، سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد 16) ، بغداد 2007 ص 34.

ثانيا- والرسائل الجامعية

1- الجباري ,أكبر عمر محي الدين إمكانية انضمام العراق الجديد إلى السوق الخليجية المشتركة ((الإمكانيات والمعوقات)) رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد في الأكاديمية العربية في الدنمارك2010م ص147

2- دهش , فاضل جواد, دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الأمن الإيذائي في العراق في ظل تحديات العولمة, رسالة ماجستير, كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد, 2003

3- دهش , فاضل جواد, الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي, أطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد حزيران 2008 , ص70

4- راهي , زينة عبد الحسن. دور التقانة في التنمية الزراعية في الوطن العربي ، رسالة ماجستير المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية 2006

ثالثا – البحوث والتقارير

1- جميل. محمد. واقع الزراعة والأمن الإيذائي .رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة . ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني بغداد 2009

2- خلف, بلاسم جميل, استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل أزمة الإيذاء العالمية, ندوة وزارة التجارة, حزيران 2008.

3- خلف , بلاسم جميل . ظاهرة التلوث البيئي في العراق وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي . بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الثالث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مركز بحوث السوق . حماية المستهلك 2010/3/17

4- خلف، بلاسم جميل, دور القروض الزراعية في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق, بحث مقدم إلى الندوة العلمية المتخصصة التي عقدتها جامعة النهرين, كانون أول 2008.

5- رشيد , د. ثائر محمود ، إشكالية الأمن الإيذائي في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك- جامعة بغداد (15-16 آذار 2005) ، بغداد ، 2006.

6- عبد الله , د. زهير مبارك ، دور القطاعين العام والخاص في رفع كفاءة التجارة الزراعية العربية ، دراسة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منظمة التجارة العالمية المقامة في الدوحة (5 – 7 / 12 /2005) ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2005 .

7- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، حلقة العمل التدريبية حول دعم الدول العربية في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتقييم آثارها على الزراعة العربية ، الخرطوم ، ت2 2005 .

8- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010

9- تقرير التنمية البشرية 2000، بغداد، 2003.

10- علي , د. باسم محمد ، و د. عبد الحسين نوري الحكيم ، التقرير القطري لأوضاع الأمن الإيذائي العراقي لعام1997 ، وزارة الزراعة ، بغداد ، آذار1998 ، ص15 .

رابعا- المجلات والصحف

1- إبراهيم , إبراهيم حربي, تحقيق الأمن الإيذائي في العراق مجلة الدنانير كلية الادارة والاقتصاد الجامعة العراقية, ،العدد (3) 2013

2- العاني , ثائر محمود رشيد, ومحمد علي موسى المعموري, إشكالية الأمن الإيذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية, , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, عدد خاص, 23 تشرين الثاني 2005.

3- العناد, مجذاب بدر ، إصلاحات التنمية الاقتصادية في العراق وأثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب، مجلة النفط والتنمية، (العدد الرابع، تموز آب، 1989) .

4- العناد، مجذاب بدر. علي، رحمن حسن،" أثر التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى الانتاج وخفض التكاليف الانتاجية لمحصول القطن"، مجلة النفط والتنمية، العدد الأول، ، 1989.

5- مصطفى , د. سعد عبد الله ، ومحمد خيري محمد ، تجهيز الأسمدة الكيماوية في العراق/الواقع والإفاق ، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم ، العدد7 ، السنة4 ، بغداد ، 2000 ، ص221 .

6- عبد الرزاق , عبد الحميد أسلوب التخطيط الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين الغدد السادس عشر المجلد الثامن مديرية مطبعة الجامعة الموصل 1986 ص 229

7- عبد الستار , طلال ومحمد رضا وآخرون، القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة، مجلة كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (العدد الأول)،1987.

8- الحسناوي , مهدي جرائم سياسية تطال الطبيعة ،تجفيف الأهوار كارثة القرن العشـــرين جريـــدة الصباح ،بغداد 28 آب 2004.

خامسا-المصادرالإجنبية

1- Juan R. delaiglesia, in stitutional Bottlenecks for agricultural development, OECD development centre, march 2006, p, 10 .

2- UN Statistical Year book , New York 1994 , PP.54 .

3- Gerald m. merrier, leading issues in economic development, third edition, oxford university press, 1976, page 21

سادسا-شبكةالانترنت

1- الشيخلي, د. عادل عباس أراء فـــــي المشاكل والتنميـــــة الزراعية في العراق بحث في الموقع الالكتروني www.forums.b99.com

2- العلوان , عبد الصاحب, مقترحات بشأن الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الزراعي, بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي: http://www.alsabaah.com

3- تقرير منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة 1997 (FAO) على موقعwww.fao.org

4- – تقرير عن "الأراضي والتصحر" منشور على موقع www.environment.gov

5- تقرير منشور على موقع www.news.bbc.co.uk ,شريف حمودة " الموت في العراق يلعب دور البطولة"على موقع.www.islamonline.net ا لمصدر :منتديات البارود

6- عباس علي العامري, مستقبل الاستثمارات إلاجنبية في العراق, وهو متاح على الانترنت على الرابط التالي:– http://www.alsabaah.com

7- مهدي , ساهر عبد الكاظم الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة دائرة المفتش العام, بحث في الموقع الالكتروني www.hrdiscussion.com